بالإضافة إلى «إقامة الدواوين داخل ارتدادات المنازل»

«التشريعية»: إحالة اقتراح تعديل قانون الانتخاب إلى لجان الاختصاص

■ خالد عايد: قرارات اللجنة ستكون مشفوعة بمذكرة حول الرأي الفني الدستوري والصياغة

■ وجهت سؤالاً لوزير الداخلية بشأن 8 مناطق لم يتمكن سكانها من مباشرة حقهم في التصويت

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية البرلمانية

أحالت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها امس اقتراحات بشأن تعديل قانون الانتخاب وإقامة الدواوين داخل ارتدادات المنازل إلى اللجان المختصة.

وأوضح رئيس اللجنة النائب خالد عايد في تصريح بمجلس الأمة أمس أن اللجنة سوف تنتهج نهجا معينا فيما يتعلق بقرارات الإحالة إلى اللجان المختصة، بأن قرارات اللجنة مشفوعة بمذكرة حول الرأي الفني من الناحية الدستورية ومن ناحية الصياغة وما إلى ذلك.

وبين عايد أن اللجنة استعرضت امس جميع المقترحات بقوانين الموجودة على جدول اعمال اللجنة

■ استفسرت من رنا الفارس حول أسباب توقف مشروع تطوير الواجهة البحرية بـ«الصليبخات»

وتم استطلاع رأي الجهات ذات الصلة فيما يتعلق بالاختصاص الأصيل وتمت إحالة الاقتراحات بقوانين التي تختص بها لجان أخرى.

وأشار عايد إلى أن الاقتراحين بقانون المقدمين من النائبين د. حسن جوهر ومرزوق الخليفة بتعديل قانون الانتخاب تمت إحالتهما الى اللجنة المختصة مشفوعين بالرأي الدستوري والقانوني وبعض الملاحظات التي شابت هذه الاقتراحات.

وأضاف أن الاقتراحين بشأن إقامة الدواوين داخل ارتدادات المنازل المقدم من النائبين د. محمد الحويلة وسعدون حماد تمت إحالتهما أيضاً إلى اللجنة المختصة.

من جانب آخر قال عايد إنه وجه سؤالين برلمانيين أحدهما إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي والآخر إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون البلدية د. رنا الفارس.

وأشار إلى أن سؤاله للوزير العلي في شأن 8 مناطق لم يتمكن سكانها من مباشرة حقهم في التصويت والانتخاب، لافتا إلى أن سؤاله عن معايير وآلية ضم تلك المناطق للدوائر وعدد المواطنين والمواطنات الذين يحق لهم الانتخاب.

وعن السؤال الآخر للوزيرة الفارس أوضح أنه يتمحور حول اسباب توقف مشروع تطوير الواجهة البحرية بمنطقة الصليبيخات خاصة أنها من المشاريع التنموية المدرجة على خطط الدولة.

وأكد أنه استفسر في سؤاله عن العقد المبرم مع المكتب الاستشاري وما تم صرفه ونسب الانجاز للمشروع وجدول التأخير الزمني.

وتمنى عايد من الوزيرين سرعة الرد على الأسئلة البرلمانية كونها تهم المواطنين وحتى تتبلور آلية تعامل النواب ومواقفهم من هذه الأسئلة.

أجلت الاتفاق على خارطة عمل اللجنة إلى الاجتماع المقبل

«تنمية الموارد» تطلب تكليف المجلس لدراسة قضايا الإحلال وسياسات التوظيف

جانب من اجتماع لجنة تنمية الموارد البشرية البرلمانية

■ الحويلة: نعتزم توجيه دعوات لـ«الخدمة المدنية» وبعض الوزارات لعمل تصور واضح لمواءمة مخرجات التعليم

وافقت لجنة تنمية المواد البشرية خلال اجتماعها أمس على توجيه ٣ رسائل واردة لمجلس الأمة بطلبات لتكليف اللجنة بدراسة عدد من المواضيع الداخلة في اختصاصات اللجنة، فيما أجلت الاتفاق على خارطة عمل اللجنة إلى الاجتماع المقبل.

وقال رئيس اللجنة النائب د. محمد الحويلة في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة وافقت على توجيه رسالة واردة إلى مجلس الأمة بطلب تكليف اللجنة بدراسة كل ما يتعلق بملفات التعيينات والإحلال ومعالجة العقود الخاصة بالقطاع النفطي.

وبين أن اللجنة وافقت على توجيه رسالة واردة ثانية للمجلس بطلب الموافقة على تكليف اللجنة بدراسة كل ما يتعلق بسياسات التوظيف والإحلال والاعتماد على الكوادر الوطنية وتمكين الكفاءات الكويتية في جميع القطاعات الحكومية والخاصة، نظرا لما لهذا الأمر من أثر واضح في تقليل معدلات البطالة.

وأضاف أن اللجنة وافقت أيضا على توجيه رسالة واردة للمجلس بطلب الموافقة على تكليف اللجنة بمناقشة ودراسة كل ما يتعلق بمدى إمكانية ربط المشاريع التنموية الكبرى بسياسة التوظيف وخلق فرص عمل جديدة للكويتيين في جميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

وأوضح أن اللجنة تعتزم توجيه دعوات لبعض الجهات الحكومية مثل ديوان الخدمة المدنية وبعض الوزارات لعمل تصور واضح لمواءمة مخرجات التعليم سواء في الجامعات الحكومية أو الخاصة أو الابتعاث الخارجي مع حاجة سوق العمل.

وأكد الحويلة أن اللجنة جادة في معالجة قضايا كثيرة من اختصاصها واستدعاء جميع الجهات المعنية لتحمل مسؤولياتها في معالجة قضية البطالة وتطبيق سياسة الإحلال بشكل صحيح.

وشدد على وجوب أن يكون للعنصر الوطني فرص عمل مناسبة بجميع الجهات الحكومية، مؤكدا أن القطاع النفطي يجب أن يستوعب الكثير من مخرجات التعليم سواء من خريجي المرحلة الثانوية أو حملة شهادات الدبلوم والبكالوريوس.

وأكد ضرورة أن تكون هناك سياسات توظيف واضحة المعالم تستوعب الطلبات الموجودة وتفتح آفاقا جديدة للشباب.

الحميدي يسأل الصالح عن الأسس القانونية لتنفيذ الديوان الأميري المشاريع العامة

وجه النائب بدر الحميدي سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح عن الأساس القانوني لقيام الديوان الأميري بتنفيذ المشاريع العامة.

ونص السؤال على ما يلي:

بالإشارة إلى المواد 17 و 50 و 58 و 99 و 108 من الدستور، والمرسوم بالقانون رقم 1992/116 في شأن التنظيم الإداري وتحديد الاختصاصات والتفويض فيها، والقانون رقم 1962/29 في شأن موظفي الديوان الأميري والقرارات الصادرة تنفيذا له، والمرسوم الصادر في تاريخ 1979/1/7 في شأن وزارة الأشغال.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

«1» الأساس القانوني لقيام الديوان الأميري بتنفيذ المشاريع العامة تصميما أو إشرافا أو تنفيذا؟

«2» عدد هذه المشاريع وقيمتها مع بيان العقود المرتبطة بكل عقد من هذه العقود على حدة، مبينا قيمة المشاريع والعقود المتعلقة بالتصميم والإشراف والتنفيذ والاستشارات المرتبطة بأي مما سبق.

«3» الدورة المستندية والموافقات اللازمة لكل مشروع من هذه المشاريع على حدة.

«4» صورة ضوئية من مراسلات الجهات الرقابية التي وافقت على إسناد أي مشروع من المشاريع إلى الديوان الأميري متضمنة المحاضر والمراسلات التي تمت على أساسها كل موافقة على حدة، مع بيان موافقات «ديوان المحاسبة – الجهاز المركزي للمناقصات العامة –إدارة الفتوى والتشريع» وصورة ضوئية من المخاطبات حينها –إن وجدت–.

«5» صورة ضوئية من العقود الاستشارية التي تمت على هذه المشاريع سواء كانت عقودا استشارية للتصميم أو الإشراف أو التنفيذ أو الإدارة.

بدر الحميدي

«6» الأساس القانوني لتحصيل الديوان رسوم خدمات المرافق التالية «مركز جابر الأحمد الثقافي – مركز عبد الله السالم الثقافي – حديقة الشهيد».

«7» في حال قيام الديوان تنفيذ هذه المشاريع فما الاختصاصات المحددة المتعلقة للسادة التالية صفاتهم:

أ– وزير الديوان الأميري؟

ب– نائب وزير الديوان الأميري؟

ج– وكيل الديوان الأميري؟

د– رئيس الشؤون الرقابية والإدارية؟

«8» ما المشاريع التي سلمها الديوان الأميري للجهات الحكومية بعد الانتهاء منها؟ وهل يدير الديوان أي مشاريع حاليا أو يشرف على إدارتها بالتعاقد؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تحديدها وبيان الجهات المكلفة بإدارتها.

«9» ما الجهات المسؤولة إداريا عن المشروعات التالية:

1– مركز عبد الله السالم الثقافي.

2–مركز جابر الأحمد الثقافي.

3–حديقة الشهيد.

4– مدينة الكويت الرياضية المحركات.

٥– حلبة سرب.

«10» كشف بإيرادات رسوم خدمات المرافق التالية:

1– مركز جابر الأحمد الثقافي.

2– مركز عبد الله السالم.

3– حديقة الشهيد.

4 – مدينة الكويت الرياضية للمحركات.

«11» آلية تحصيل إيرادات هذه المشاريع مع تزويدي باللوائح المنظمة لتحديد قيمة الرسوم وآلية تحصيلها وما إذا كانت تتم بمعرفة الديوان المباشرة أم جهات خارجية متعاقدة لهذا الغرض.

«12» ما الأعمال والتوريدات والخدمات التي قام بها الديوان الأميري بالأمر المباشر؟

«13» ما الأساس القانوني لها طبقا لقانون رقم «49» لسنة 2019 بشأن المناقصات العامة؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من التعاقدات التي تمت على هذا الأساس، والجهة التي اتخذت القرارات مع بيان صفة ودرجة متخذ القرارات الوظيفية.

ناقشت الأحداث الأخيرة مثل محاولة الانتحار وجريمة القتل التي هزت المجتمع

«حقوق الإنسان» تدعو وزير الداخلية إلى اجتماعها غداً لبحث عدد من القضايا الحقوقية

جانب من اجتماع لجنة حقوق الإنسان البرلمانية

عقدت لجنة حقوق الإنسان اجتماعها الثاني أمس لتحديد أولوياتها ورسم خارطة طريق وآلية عمل اللجنة في المرحلة المقبلة، وقررت دعوة وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي إلى اجتماعها المقرر غداً للوقوف على حالة حقوق الإنسان في عدد من القطاعات.

وقال رئيس اللجنة النائب ثامر السويط في تصريح بالمركز الاعلامي لمجلس الامة إن اللجنة ناقشت القضايا التي تتعلق بالحالة الحقوقية للإنسان في دولة الكويت والأحداث الاخيرة مثل محاولة الانتحار وجريمة القتل البشعة التي هزت المجتمع الكويتي مؤخرا.

وأضاف أن الاجتماع تم بحضور كل من النواب د. صالح الشلاحي ود. حمد روح الدين ومحمد الراجحي.

وقال السويط إن اللجنة رأت ان تكون انطلاقتها من خلال الجهة المعنية بتلك الحوادث وهي وزارة الداخلية، لذلك قررت دعوة وزير الداخلية للحضور إلى اجتماعها المقبل.

وبين أن اللجنة سوف تبحث حالة حقوق الإنسان في قطاع السجون وقطاع المباحث الجنائية وقطاع الهجرة وقطاع الأمن العام وقطاع التعليم.

ولفت إلى أنه سيتم في الاجتماع المقبل تحديد خارطة طريق اللجنة مع تلك الأجهزة الاكثر تعاملا مع الحالة الحقوقية للإنسان في دولة الكويت.

من جهة أخرى وعن جلسة الغد أبدى السويط استعداده للقيام بواجباته الدستورية والاجرائية لمحاسبة كل من تسبب في أحداث الجلسة الافتتاحية، لافتا إلى انه سوف يقدم كتاباً موقعاً لإحالة المتسببين للنيابة العامة إضافة الى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية للوقوف على ما حدث.

وتعهد السويط بمحاسبة سمو رئيس مجلس الوزراء قريبا وذلك كونه شاهدا على أحداث الجلسة، مؤكدا أن «هذا الأمر لن يمر مرور الكرام».

هشام الصالح للمضف: ما إجراءات تطبيق نظام تقييم أداء عمداء الكليات؟

وجه النائب د. هشام الصالح سؤالاً إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. علي المضف بشأن تطبيق وتفعيل نظام تقييم أداء عمداء الكليات.

ونص السؤال على ما يلي:

المدة القانونية لعميدة كلية العلوم الطبية المساعدة الحالية قد شارفت على الانتهاء وفق قرار تعيينها، وكما نمى إلى علمي أن هناك نية من القائم بأعمال مدير الجامعة لتجديد المنصب للعميدة الحالية، على الرغم من اطلاع مدير الجامعة على جملة من الشكاوى المقدمة في حق العميدة من مجموعة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس في الكلية.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

"1" هل سيجدد لعميدة كلية العلوم الطبية المساعدة رغم أن المادة "17" من قانون الجامعات الحكومية رقم "76" لسنة 2019 اشترطت صدور اللائحة التنفيذية لتنظيم كل ما يتعلق بإجراءات اللجنة المختصة باختيار المتقدمين لمنصب عميد الكلية وتحديد مهام اللجنة وآلية عملها؟

"2" وفقا للمادة "15" من القانون رقم "29" لسنة 1966 في شأن تنظيم التعليم العالي يختار الوزير عميد الكلية، وقد ألغيت هذه المادة كما أنها الآن تخالف نص القانون رقم "72" لسنة 2019 في شأن الجامعات الحكومية، وتخالف نص المادة "4" منه فكيف يجدد لها بقرار من الوزير رغم هذه المخالفة الصريحة؟

"3" هل اتبعتم نظام تقييم أداء عمداء الكليات الصادر في 1988/02/20 والمعدل بقرار مجلس الجامعة بتاريخ 2004/04/04 خصوصا بوجود شكاوى كثيرة على أداء العميدة واطلاع المدير عليها؟ يرجى تزويدي بكشف بأسماء أعضاء لجنة التقييم والتجديد للعميدة الحالية، وكشف بأسماء أعضاء هيئة التدريس الذين دعوا في اللجنة إلى تقييم أداء وانجازات العميدة والتي على ضوئها يتقرر التجديد لها من عدمه.

"4" إذا لم تشكل لجنة تقييم الأداء العميدة وفقا للقرار المذكور أعلاه، فيرجى تزويدي بمبررات ذلك على الرغم من وجود شكاوى على العميدة قدمت لمدير الجامعة الحالي.

"5" صورة ضوئية من قرارات تشكيل لجان الترقيات لكل قسم علمي في الكلية وقرار تشكيل لجنة الترقيات في الكلية.

"6" كشف بأسماء أعضاء لجان الترقيات في كل قسم علمي وفي الكلية، مشفوعة بالسيرة الذاتية لكل منهم، مع ذكر الأسباب التي أدت الى اختيارهم دون غيرهم.

"7" عدد ملفات الترقيات التي تقدم بها أعضاء هيئة التدريس في عهد العميدة الحالية.

"8" كشف بأسماء أعضاء هيئة التدريس الذين ترقوا في عهد العميدة الحالية مع ذكر مستوى الترقية العلمية لكل منهم.

"9" ما الشروط الواجب توافرها لمن يرغب بالترشح لمنصب عميد كلية مع تزويدي بصورة ضوئية من اللوائح والقوانين المعمول بها في وزارة التعليم العالي وجامعة الكويت بشأن ذلك، وإفادتي بأسماء من تنطبق عليهم الشروط، مشفوعة بالسيرة الذاتية لكل منهم، والدرجة العلمية، وتاريخ الحصول عليها.

"12" هل قدم أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الطبية المساعدة شكاوى لمدير الجامعة ضد عميدة الكلية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بصورة ضوئية عن الشكاوى.

"13" في حال وجود لجان تحقيق للنظر في الشكاوى المقدمة ضد العميدة، كم عدد تلك اللجان؟ وما أسماء أعضائها؟ يرجى تزويدي بصورة ضوئية من محاضر هذه اللجان.

"14" هل شكلت العميدة مجالس الأقسام العلمية من خلال أعضاء من خارج القسم العلمي؟

"15" هل عقدت اجتماعات مجلس الكلية بالمخالفة لقانون الجامعات الحكومية رقم "76" لسنة 2019 من خلال دعوة الأعضاء الخارجين الذين ليس لهم وجود في هذا القانون؟